اتجاه السياسة الانفاقية العامة في التأثيرعلى بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر (2000-2018)

The trend of public spending policy in influencing some internal economic imbalances In Algeria (2000-2018)

قميتي عفاف *

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، a.kemmiti@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 29-09-2022 **تاريخ القبول:** 30-11-2022 **تاريخ النشر:** 25-12-2022

ملخص:

تحاول هاته الدراسة بيان اتجاه السياسة الانفاقية العامة في التأثير على بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر، وهذا انطلاقا من عرض مفاهيمي للسياسة الانفاقية العامة وأبعادها الاقتصادية، ومن ثم التطرق إلى مسار الإنفاق العام في الجزائر بشقيه الجاري والاستثماري كسياسة مالية منتهجة خلال الفترة (2000-2018)، وصولا إلى عرض وتحليل تأثير السياسة الانفاقية العامة في الجزائر على بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية، من تضخم وبطالة وضعف وتذبذب النمو الاقتصادي. مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي.

ساهمت سياسة الإنفاق العام بطريقة إيجابية على البطالة في الأجل القصير، حيث كان لزيادة النفقات العامة دور في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي وفّر مناصب شغل دائمة كالصيانة والتشغيل ومؤقتة كالتصميم والبناء، حيث ارتفع عدد العمال في القطاع من 650 ألف عامل سنة 2001 إلى 1847 ألف عامل سنة 2017. أما تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم فكان سلبي وقوي، حيث ساهم في زياده عمق هذا الاختلال، و ارتفعت معدلات التضخم من 0.3 % سنة 2000، إلى 5.59% سنة 2017، نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي المحلي وعدم قدرته على استيعاب الطلب المتزايد، وعن تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقد كان إيجابي رغم ضعفه ومحدوديته، فقد انتقل من 2.2 % سنة 2000 إلى 6.9 % سنة 2003، عند الانطلاق في مشاريع تنموية وزيادة حجم الانفاق العام، وهو مقبول وضروري في المديين المتوسط والطويل، وذلك حين تبدأ الوحدات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية من الاستفادة من البرامج التنموية.

كلمات المفتاحية: سياسة انفاقية عامة؛ اختلالات اقتصادية؛ تضخم؛ بطالة؛ نمو اقتصادي.

تصنيف JEL : H3، O4، E24،E31

Abstract:

This study attempts to show the trend of public spending policy in influencing some of the internal economic imbalances in Algeria, based on a conceptual presentation of public spending policy and its economic dimensions, and then addressing the path of public spending in Algeria with its current and investment aspects as a fiscal policy adopted during the period (2000-2018).), leading to a presentation and analysis of the impact of public spending policy in Algeria on some internal macroeconomic

* المؤلف المرسل

imbalances, such as inflation, unemployment, weakness and fluctuation of economic growth. Using the descriptive and analytical method.

The public spending policy contributed in a positive way to unemployment in the short term, as the increase in public expenditures played a role in absorbing unemployed labor, especially in the construction and public works sector, which provided permanent jobs such as maintenance and operation and temporary jobs such as design and construction, where the number of workers in the sector increased from 650000 workers in 2001 to 1,847000 workers in 2017. As for the impact of the public spending policy on inflation, it was negative and strong, as it contributed to the deepening of this imbalance, and inflation rates rose from 0.3% in 2000 to 5.59% in 2017, as a result of the weakness of the productive system Regarding the impact of the public spending policy on economic growth, it was positive despite its weakness and limitations, as it moved from 2.2% in 2000 to 6.9% in 2003, when launching development projects and increasing the volume of public spending, which is acceptable and necessary in The medium and long term, when productive units and economic activities begin to benefit from development programs.

Key words: public spending policy; economic imbalances; inflation; unemployment; economic growth.
JEL Classification Codes : H3; O4; E24; E31

1. مقدمة:

يحوز موضوع التوازن الاقتصادي واختلالاته اهتماما واسعا في الأوساط الاقتصادية والأكاديمية المختصّة، فمنذ مطلع القرن الماضي احتلت نظرية التوازن العام ودراسة البنية الاقتصادية للدول مكان الصدارة من بين الموضوعات الاقتصادية، فتناولته المدارس الاقتصادية المختلفة بالدراسة والتحليل، وقد شكّلت التطورات والإضافات اللاحقة على هذا الموضوع تنامي العديد من الآراء والأفكار، ماساهم في التأثير على السياسات الاقتصادية المتّبعة في معالجة هذه الاختلالات.

وقد تباينت الدول في تبني هاته السياسات والاستراتيجيات والمناهج المختلفة، أملا في تلافي الاختلالات و تحقيق طموحاتها الاقتصادية، ومن بين تلك السياسات نجد السياسة المالية، التي تقوم بدور حيوي ومؤثر في تحقيق العديد من الأهداف التي تطمح إليها الحكومات بفضل أدواتها كالإنفاق العام ببنوده المختلفة والايرادات العامة ببنودها المتعدّدة، فضلا عن سياسة رصيد الميزانية العامة.

و من هذا المنطلق، بدأ التوجّه نحو التوسّع في الإنفاق العام (كأحد السياسات المنتهجة) باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، انطلاقا من تحريك النمو الاقتصادي، وهذا من خلال مبدأ الطلب يخلق العرض، و باعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر، ومن ثم التأثير في باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية إيجابا، تحقيقا للتوازن الاقتصادي.

وقد اختارت الجزائر ومنذ بداية الألفية الثانية سياسة اقتصادية ترتكز بالأساس على تحفيز جانب الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام (سياسة مالية توسعية)، خاصة مع تحسّن الوضعية المالية لها، وذلك بإقرار برامج إنفاق ضخمة المنفّذة أو الجاري تنفيذها والممتدّة على طول الفترة 2001 – 2019 للنهوض بالاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى رفع المخصّصات المالية للأجور والمرتبات والمنح، والهدف الرئيسي من كل ذلك هو معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها، التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

وعلى هذا الأساس، سنحاول التركيز في مقالتنا هاته، على دور السياسة الانفاقية العامة في معالجة الاختلالات الاقتصادية وخصوصا الداخلية منها، حيث سنقوم بتسليط الضوء على السياسة الانفاقية وأبعادها الاقتصادية، مفهومها وأهدافها، ومن ثم محاولة عرض وتحليل مسار الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، بشقيه الجاري والاستثماري، وصولا إلى استعراض وتحليل دور السياسة الانفاقية العامة في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية الداخلية (التضخم، البطالة، ضعف النمو الاقتصادي) في الجزائر خلال ذات الفترة.

و من هنا تتمحور إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن الاستفادة من السياسة الإنفاقية العامة في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية في الجزائر، خلال الفترة 2000-2018؟.

وسنتعرض لهذا الموضوع الهام ضمن المحاور الأساسية التالية:

- السياسة الانفاقية العامة وأبعادها الاقتصادية.
- مسار السياسة الانفاقية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).
- تأثير السياسة الانفاقية العامة على الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر.

- **أهداف البحث:**

نهدف من خلال مقالتنا هاته إلى تحقيق جملة من الأهداف المتعلقة بسياسة الإنفاق العام ودورها في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية، ولعلّ أهم هذه الأهداف، نذكر منها ما يلي:

- إبراز الإطار النظري للسياسة الإنفاقية العامة، وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- محاولة التعرف على مختلف الآليات والقنوات التي يمر منها تأثير سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية؛
- محاولة التعرف على السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة في الجزائر، وكذا آفاق الإنفاق العام فيها، في ظل نقص الموارد العمومية والتي ترتبت عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- تقييم فعالية السياسة الإنفاقية الوطنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال معرفة مدى مساهمتها في الحد من معدلات البطالة والمحافظة على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي؛
- الخروج بتوصيات تسمح مستقبلا بتعزيز الجوانب الإيجابية وتفادي الأخطاء التي قد تكون سجلت في تبني هاته السياسات الإنفاقية والبرامج التنموية سابقا.

- **الدراسات السابقة:**

ونجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

- **وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر، لبنان، 2010.**

- هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي.

– خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن سياسة الإنفاق العام تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي والتشغيل، إلا أن مضاعف الإنفاق العام الذي تم احتسابه في هذه الدراسة، يؤكد محدودية هذه السياسة في التأثير على الناتج في الأجل القصير، وأوضحت الدراسة أن هذا راجع لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، كما أن مقدار كبير من مضاعف الإنفاق العام قد تسرب على شكل واردات، وهو ماساهم في تحفيض قيمة المضاعف.

– نختلف عن هذه الدراسة في اقتصار دراستنا على المتغيرات الداخلية فقط، والتركيز عليها، دون الخارجية، أي أنّنا تقاطعنا في دراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم).

– حسيبة مداني، "أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980–2014"، مقال بمجلة (مجاميع المعرفة)، الجزائر، العدد04، المجلد 04، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2017.

– هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس وتحليل مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتركزت الدراسة على كل من النمو الاقتصادي والواردات الكلية من السلع والخدمات.

– أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية ضعف العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الكلية المختارة، وأثر محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تأثير إيجابي للإنفاق العام على الواردات تماشيا وتزايد الطلب الكلي للاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وأظهرت أيضا استجابة معدلات التضخم بالارتفاع في المدى القصير لزيادة الإنفاق العام.

– ونختلف عن هذه الدراسة في عدم اهتمامنا بمؤشر التوازن الخارجي والمتمثل في الواردات رغم أهميته في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، كما نختلف أيضا في إدماجنا لمعدل البطالة ضمن دراستنا باعتباره متغير جد هام يشغل فكر حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والذي أهملته هاته الدراسة، مع اختلاف الحدود الزمانية للدراستين، وتقاطعنا في إبراز تأثير السياسة الإنفاقية العامة على تحقيق النمو الاقتصادي والتضخم.

- BELARBI Abdelkader and others, "The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation", article in (American Journal of Economics), 7(3), 2017, Scientific & Academic Publishing, USA.

– تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000–2012)، والمتمثلة في: الدخل وتوزيعه، والأسعار والتشغيل. حيث تحاول التحقّق فيما إذا كان الإنفاق العام قد وصل لأهداف السياسة الاقتصادية المتعلّقة بزيادة القوة الشرائية للأفراد وانخفاض معدل البطالة أم لا.

– خلصت الدراسة إلى أن للإنفاق العام تأثير إيجابي على التشغيل وتكاليف الاستهلاك للمواطنين الجزائريين، في حين أن الدخول تتأثر بالوهم النقدي، والتي كانت مصحوبة بزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية.

– أهملت هاته الدراسة أهم متغير اقتصادي كلي يعكس الصورة الحقيقية لأداء أي اقتصاد ألا وهو النمو الاقتصادي، وهو ما سنركز عليه في دراستنا تفصيلا وتحليلا وتقييما، وضمن فترة زمنية أوسع، علما أنّنا تقاطعنا في الجزء الخاص بدراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والتشغيل والتضخم في الجزائر.

– حدود البحث:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

حدود مكانية: اقتصر هذا البحث على اختيار الجزائر، من خلال تحديد أثر مواردها المالية على تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الداخلية.

حدود زمانية: اعتمدنا في دراستنا على التركيز على مرحلة الانعاش الاقتصادي (2001-2014)، وهذا لم يكن عشوائيا بل نتيجة لما عرفته الجزائر من وفرة للموارد المالية في هاته الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى تغير السياسة المنتهجة بتبّني سياسة ميزانية توسعية، جُندت لها موارد مالية ضخمة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى المرحلة اللاحقة لها (2015-2018) والتي شهدت هي الأخرى انطلاق برنامج تنموي، غير أنها عرفت انهيار لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما قادنا إلى محاولة معرفة انعكاسات ذلك على السياسة الإنفاقية المنتهجة سابقا، ومدى تأثيرها على تجسيد الأهداف الاقتصادية الكلية.

– منهج البحث:

قصد الإحاطة بجوانب الموضوع والإلمام بإشكالية البحث، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي، التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في محاولة استعراض وتفكيك مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإنفاقية العامة ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية (نمو اقتصادي، تضخم وبطالة)، وفي عرض محاور البرامج التنموية المسطّرة، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل المتغيرات الاقتصادية التي يمر منها أثر السياسة الإنفاقية العامة، وفي تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بتطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري مستعينين بالمنهج الإحصائي، وأيضا في متابعة وتحليل الآثار الحالية والمرتقبة للإنفاق العام على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي. كما تناولنا هذه الدراسة عن طريق الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي وذلك راجع إلى طبيعة الموضوع، حيث دعمنا الجانب النظري بالجانب التطبيقي كلما توفرت لدينا الإحصائيات.

2. السياسة الانفاقية العامة وأبعادها الاقتصادية

تعد سياسة الإنفاق العام الأداة الأساسية للسياسة المالية والتي تهدف لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فتقوم الدولة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة حجم الإنفاق العام فيزداد

الطلب الكلي، و من جانب آخر يمكن أن تقوم بتخفيض حجم الإنفاق العام فينخفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، و هذا كله يكون على حسب الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة.

1.2 تعريف سياسة الانفاق العام:

يقصد بسياسة الإنفاق العام "مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تتّخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، لتحقيق الاستقرار و التنمية و توجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم و الكساد". (الحميد، 2005)

كما تعبر سياسة الإنفاق العام عن "تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل و التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني". (دردوري، 2014، صفحة 133)

و تعرف أيضا "بأنها مجموعة من القواعد و الإجراءات و التعليمات الخاصة بالإنفاق العام وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي." (مطر، 2012)

ومن خلال هاته التعاريف، يتّضح أن السياسة الانفاقية العامة هي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة بالاعتماد على مجموعة من التدابير والإجراءات والقرارات المتعلّقة باستخدام النفقات العامة من أجل التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد للوصول للأهداف المرجوّة خلال فترة زمنية معينة.

2.2 دور سياسة الانفاق العام في معالجة الاختلالات الاقتصادية:

حظي موضوع توازن الاقتصاد واختلاله أهمية كبيرة في معظم الدراسات والأبحاث الاقتصادية، وتناولته العديد من المدارس الاقتصادية، مما أثر على السياسات المتبعة في تحقيقه، كما أولته حكومات الاقتصاديات العالمية أهمية بالغة في اختيار أنسب الاستراتيجيات والسياسات لمعالجة الاختلالات وصولا للتوازن العام.

حيث تعبر حالة الاختلال الاقتصادي عن مقدار الابتعاد في العلاقات والنسب بين المتغيرات الاقتصادية عن حالة التوازن والاستقرار كما تقرّرها النظرية الاقتصادية، ولذا فإن الاختلال كنتيجة منطقية يتعلق باختلال العلاقات التناسبية المكوّنة للهيكل الاقتصادي، وبعدها عن حالة الاستقرار والتوازن، كما أن عمق هاته الاختلالات وتكرارها والمدة الزمنية لاستمرارها تحدّد ما إذا كانت هاته الاختلالات ظرفية، كتلك التي تحدث في الدورات الاقتصادية، أم أنها اختلالات هيكلية، تستمر لمدة أطول مما هي عليه الحال في الدورات الاقتصادية. (مجيد، صفحة 6)

وفي ذات الصدد، تتّبع الحكومات استراتيجيات وتدابير عديدة ومتباينة، من بينها سياسة الإنفاق العام كسياسة مالية في تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الكلية، بالتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، من خلال تحريك عجلة الاستثمار، والانتاج ومنها تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل، وتعزيز توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ضبط تغيّرات الأسعار و تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية، وهو ما يجعل هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها. و الشكل الموالي يوضّح هذا الدور أكثر.

الشكل رقم (01): يوضّح موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

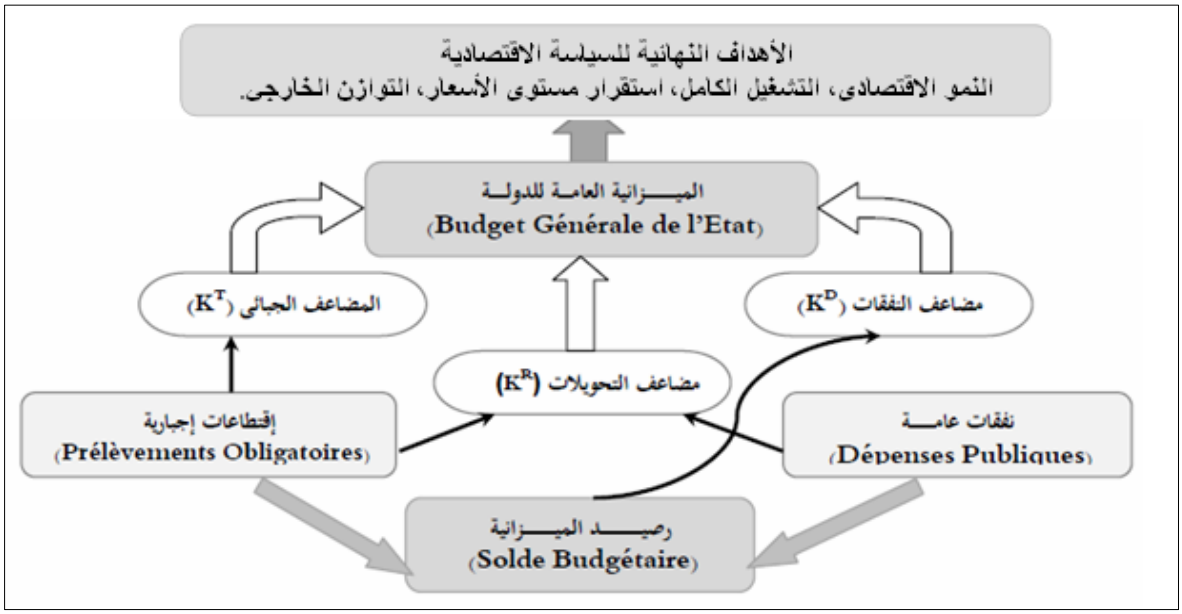

المصدر: محمد بن عزة، "دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، مقال بمجلة (رؤى اقتصادية)، العدد09، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص 11.

يوضّح الشكل أعلاه، موضع السياسة الانفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها في السعي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث يتبين الدور المحوري لسياسة الانفاق العام من خلال مضاعف النفقات والتحويلات، بالإضافة إلى التأثير في رصيد الميزانية، في إحداث النمو الاقتصادي، وخلق مناصب الشغل، مع المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي. إلا أننا سنحاول التركيز من هنا وصاعدا على الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية فقط في دراستنا هاته (التضخم، البطالة، ضعف النمو الاقتصادي وتذبذبه).

3. مسار السياسة الانفاقية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد عوامل تطوّر السياسة الانفاقية بالجزائر إلى ثلاث محدّدات متداخلة ومتكاملة، وهي: المحدّد الاقتصادي والمذهبي المتمثّل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدّد الاجتماعي المتمثّل في ضغط الطلب على المرافق والخدمات العمومية، والمحدّد المالي المتمثّل في اليسر والوفرة المالية الناتجة عن قطاع المحروقات. (قدّاوي، 2017، صفحة 187) ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهمت هاته العوامل في تحديد تطوّر الإنفاق العام في الجزائر بشقيه الجاري و الاستثماري؟.

1.3 تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر:

الشكل رقم (02): يوضّح تطوّر نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

الوحدة مليار دج

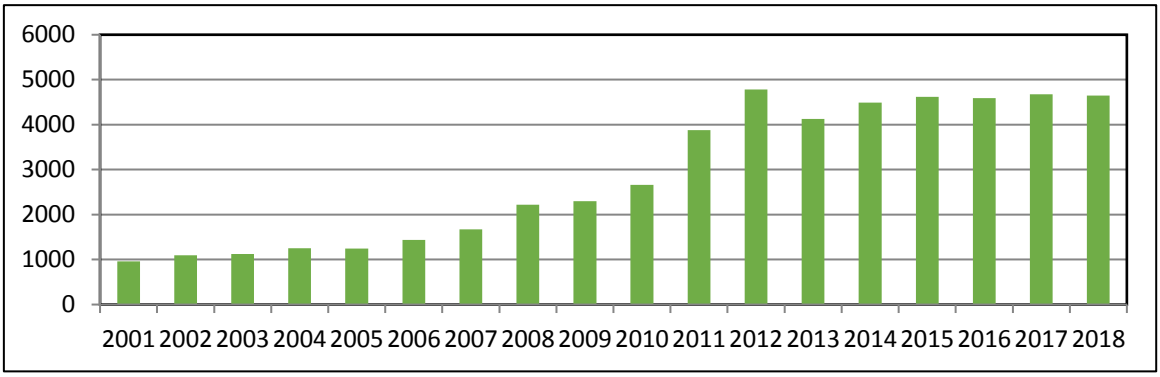

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2001-2019).

يتّضح من الشكل أعلاه، التطوّر المستمر للإنفاق الجاري (نفقات التسيير) من سنة لأخرى، خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت نفقات التسيير ذروتها سنة 2012، بمبلغ يقدر بـ 4935.9 مليار دينار بعدما كانت سنة 2001 لا تتجاوز 963.9 مليار دينار، ويعود هذا الارتفاع لسيطرة الدولة من خلال تحمّلها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، التعليم والصحة، الزيادة المستمرة في عدد السكان، رفع المخصّصات من الرواتب والأجور خلال السنوات الأخيرة. إلا أنه وفي سنة 2017، انخفض الإنفاق العام الجاري بشكل ملحوظ ووصل إلى 2473,2 مليار دينار، وهذا راجع للسياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في هاته السنة، من أجل ضبط نفقاتها العامة في أدنى حد ممكن، تخفيض نفقات الوزارات والهيئات، تقليص عدد المناصب المفتوحة للتوظيف في الإدارات العمومية .. إلخ.

وسنحاول فيما يلي إبراز أهم التطورات الحاصلة في حجم نفقات التسيير بالاعتماد على التبويب المعتمد في الجزائر، وهذا لأن مخصّصات نفقات التسيير تختلف حسب كل باب وحسب النفقات الواجب تخصيصها لضمان السير الحسن لكل إدارة عمومية. وذلك كما يلي.

الجدول رقم (01): توزيع نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة (2001-2018)

الوحدة: مليار دج

	الأجور والرواتب	لوازم ومعدات الصيانة	الدين العام	معاشات المجاهدين	منح وتعويضات العاملين	نفقات أخرى
2001	326.9	66.6	243.8	56.1	73.2	271.1
2002	336.2	68.8	139.6	77.3	88.4	328.3
2003	374.5	63.4	161.3	62.1	102.1	400.1
2004	442.3	71.7	177.6	74.4	113.3	362.0
2005	452.6	76.0	81.6	74.1	125.8	422.5
2006	490.9	95.7	107.2	91.1	142.1	525.1
2007	584.2	93.9	91.1	102.5	165.2	606.0
2008	780.9	11.7	89.1	99.9	209.4	999.5

2009	829.2	112.5	86.5	115.7	236.5	874.7
2010	1138.9	121.8	50.7	148.3	316.0	960.5
2011	1774.7	129.7	37.7	163.2	786.1	901.2
2012	1955.7	120.7	46.1	193.0	786.7	1499.5
2013	1855.3	149.1	44.2	226.5	709.4	1015.4
2014	2007.2	161.9	37.8	218.4	736.0	1101.4
2015	2170.9	179.7	42.6	223.0	730.2	1086.0
2016	1893	185.5	46.8	226	728.6	959
2017	1895	188.6	169.1	228	777.8	884.3
2018	1834.2	192.1	115.4	202.9	759.2	1028
المجموع	21142.4	2089.4	1768.2	2582.5	7586	14224.6

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2001-2019).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الارتفاع المستمر لنفقات التسيير حسب كل باب، فنجد مثلا ارتفاع المنح وتعويضات العاملين من 73.2 مليار دج سنة 2001 إلى 786.1 مليار دج سنة 2011، وكذا معاشات المجاهدين من 56.1 مليار دج سنة 2001 إلى 223 مليار دج سنة 2015. باستثناء الدين العام الذي انخفضت قيمة مخصّصاته من الميزانية من 243.8 مليار دج سنة 2001 إلى 42 مليار دج سنة 2015.

وتجدر الإشارة إلى اكتساح نفقات الأجور والرواتب لمخصّصات ميزانية التسيير بنسبة 42%، حيث بلغت قيمتها القصوى سنة 2015 بـ 2170.9 مليار دج، بعدما قدّرت سنة 2001 بـ 326.9 مليار دج، الأمر الذي يرجع إلى سياسة الأجور المنتهجة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فيما احتلت لوازم ومعدات الصيانة المرتبة الأخيرة من مخصّصات ميزانية التسيير بنسبة 4 % خلال الفترة (2001-2015). و فيما يلي عرض لتطور الشّق الثاني من الإنفاق العام في الجزائر، والمتمثل في الإنفاق العام الاستثماري (نفقات التجهيز).

2.3 تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر:

الشكل رقم (03): يوضّح تطوّر نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

الوحدة: مليار دج

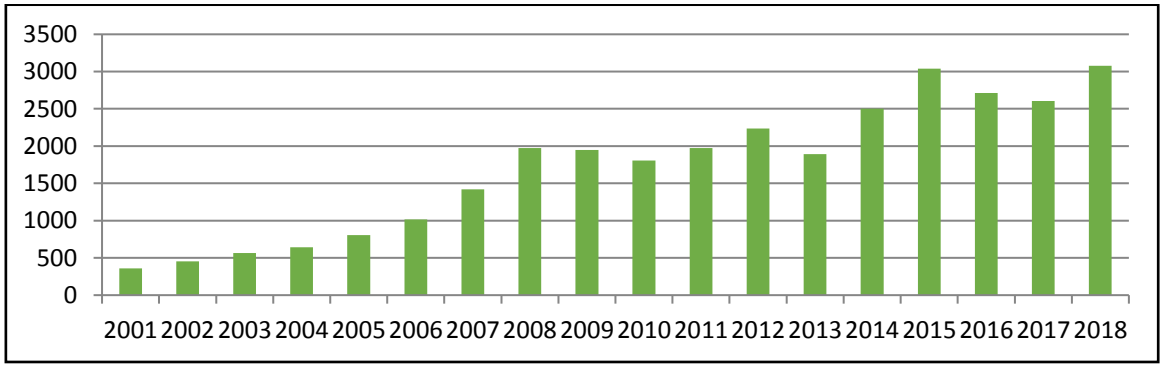

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات (2001–2019).

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن نفقات التجهيز في ارتفاع مستمر، وذلك راجع للسياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفعت نفقات التجهيز من 357.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 1015.1 مليار دينار سنة 2006، لتصل سنة 2012، إلى 2234 مليار دينار محقّقة أقصى قيمة سنة 2018 بـ 3079 مليار دينار. وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار الواردات، وجود فوائض مالية، محدودية مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالبلد واقتصارها على القطاع العام، ضعف وهشاشة المؤسسات المالية، (others, 2017, p. 155)بالإضافة إلى تبني السلطات العمومية لعدة برامج استثمارية بمبالغ ضخمة طوال الفترة محل الدراسة، كما يلي باختصار: (بوحصان، 2013)

– **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** (2001 – 2004): والذي رُصد له مبلغ 552 مليار دينار، لتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع أخرى في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

– **البرنامج التكميلي لدعم النمو** (2005 – 2009): تميّزت هاته الفترة بمعدل ارتفاع أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهد الميزاني المخصّص للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والمقدّر بـ 4203 مليار دينار.

– **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** (2010 – 2014): من أجل مواصلة الجهود التنموية، تم رصد مبلغ يقدر بـ 21803 مليار دينار لهذا البرنامج.

– **البرنامج الخماسي للتنمية** (2015–2019): شهدت سنة 2015، كما ذكرنا سابقا، أقصى مبالغ منفقة، وهذا لانطلاق البرنامج الخماسي للتنمية بغلاف مالي قدر بـ 21.000 مليار دينار، (المخطط التنموي 2015–2019، 2014) تكملة لسيرورة العمل التنموي بالبلد.

أما إذا ما قمنا بمقارنة نفقات التسيير بنفقات التجهيز، فإن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، إلا أنها في انخفاض مستمر، إذ كانت تتراوح نسبتها ما بين 73 % سنة 2001 و 2002، و 66 % للسنوات من 2003 إلى غاية 2005، و 69% و 59 % للسنوات المتبقية. ويرجع الانخفاض المستمر في نفقات التسيير إلى عدة اعتبارات اقتصادية، اجتماعية و سياسية. وتعتبر سنة 2008 والتي بلغت فيها نفقات التسيير 52.9 %، السنة الوحيدة التي تقاربت فيها قيمة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، أما السنوات الأخرى فقد كان النصيب الأكبر منها لنفقات التسيير. وسنحاول تتبّع أهم التطوّرات الحاصلة في نفقات التجهيز حسب القطاعات، من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2001–2018)

الوحدة: مليار دج

	الصناعة	الفلاحة والري	الخدمات الإنتاجية	البنية التحتية الاقتصادية والإدارية	التعليم والتدريب	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	نفقات مختلفة	برامج التنمية المحلية	عمليات رأسمال
2001	6.4	59.6	7.5	84.6	53.5	15.9	78.0	27.1	36.1	65.2

54.0	41.1	22.6	88.4	27.4	56.0	94.2	8.6	102.4	7.6	**2002**
126.4	43.1	27.4	74.9	31.5	60.0	102.3	12.4	83.5	5.9	**2003**
184.2	27.9	39.2	65.9	30.8	61.8	101.2	9.9	97.5	0.2	**2004**
245.0	37.2	66.8	67.5	35.6	84.5	185.2	12.1	138.5	0.1	**2005**
296.9	51.1	79.5	89.7	32.9	84.1	263.9	11.6	181.6	0.1	**2006**
374.5	79.3	96.6	184.7	41.8	126.2	434.8	15.0	199.0	0.2	**2007**
457.2	78.9	93.3	187.6	54.9	135.7	619.6	23.4	247.4	0.0	**2008**
519.0	77.6	119.9	230.8	68.5	144.9	484.2	17.2	282.3	0.1	**2009**
412.8	65.3	119.6	293.5	71.2	153.5	495.4	15.3	294.5	0.2	**2010**
833	86	202	520	363	542	982	40	394	15	**2011**
676	67	200	295	92	133	1018	20	301	15	**2012**
732	40	200	194	235	273	713	22	129	3	**2013**
891	65	360	127	236	243	781	29	203	2	**2014**
1083	100	500	293	207	250	1078	49	315	5	**2015**
773	60	600	469	113	159	685	36	271	7	**2016**
670	35	600	287	60	103	366	13	151	2	**2017**
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**2018**
8393.2	990.6	3354	3546	1716.5	2663.2	8388.4	342	3450.3	69.8	**المجموع**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوانين المالية للسنوات (2001-2019).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الارتفاع المستمر لنفقات التجهيز حسب كل قطاع، فنجد مثلا ارتفاع النفقات المخصّصة لبرامج التنمية المحلية من 36.1 مليار دج سنة 2001 إلى 100 مليار دج سنة 2015، وكذا ارتفاع النفقات المخصّصة للسكن من 78 مليار دج سنة 2001 إلى 520 مليار دج سنة 2011، دون أن ننسى قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية الذي شهد هو أيضا ارتفاع ملحوظ في حجم المخصّصات المالية من 84.6 مليار دج سنة 2001 إلى 1018 مليار دج سنة 2012، الأمر الذي يدل على رغبة الحكومة الجزائرية في توفير جميع الظروف الملائمة للانطلاق في العملية التنموية بالبلد.

و إذا قمنا بمقارنة حجم الأغلفة المالية لكل قطاع خلال الفترة (2001-2017)، فنجد أن قطاع البنية التحتية الاقتصادية والإدارية قد أخذ حصة الأسد بما يقدر بـ 8388.4 مليار دج طوال الفترة محل الدراسة، أي حوالي 26 % من إجمالي نفقات التجهيز، في حين نجد أن قطاع الصناعة لم تولي له الحكومة أهمية

كبيرة خلال ذات الفترة، حيث قدّرت المبالغ المنفقة عليه بـ 69.8 مليار دج، ما يقدر بـ 0.21% من إجمالي نفقات التجهيز. ما يدّل على توجّهات وتركيز الحكومة الجزائرية في توفير وتشييد البنى التحتية في البلد كقطاع داعم ورافد للنمو الاقتصادي، بدلا من دعم القطاع الصناعي الذي تبّنته كتوجه سابق في دفع عجلة التنمية بالبلد.

4. تأثير السياسة الانفاقية العامة على الاختلالات الاقتصادية الداخلية في الجزائر

اختارت الجزائر ومنذ بداية الألفية الثانية سياسة اقتصادية ترتكز بالأساس على تحفيز جانب الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام (سياسة مالية توسعية)، خاصة مع تحسّن الوضعية المالية لها، خصوصا بعد الاضطرابات الاقتصادية والأمنية التي مرّت بها البلاد فترة التسعينات، وما نتج عنها من هزات عنيفة زعزعت البنيان الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد. ومن أجل سدّ وتدارك هاته الفجوة التنموية الهائلة تم إعداد وتسطير برامج تنموية، كما تم رفع الأجور والمرتبات كما رأينا سابقا، لكن السؤال الذي يطرح بشدة هنا: هل ساهمت هاته السياسات والاستراتيجيات المتّبعة في معالجة الاختلالات الجمّة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري؟، وفيما تتمثل أهم تحدياته في الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية وشاملة؟، وهو ما سنحاول الإجابة عنه فيما يلي.

1.4 تأثير السياسة الانفاقية العامة على معدلات التضخم في الجزائر:

عرف الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، حيث بلغ معدل التضخم سنة 1992 نسبة 31.7%، وهذا راجع لعدة عوامل منها: التوسّع النقدي و المتتالي خلال سنوات هذه الفترة؛ الركود الذي ميّز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض الموجّهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي؛ بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي، أما من خلال الفترة 1996-1999، فنلاحظ تراجعا في معدلات التضخم، وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من سنة 1996، بانخفاضها من 18% إلى 2.6 % سنة 1999، ويعود السبب في هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة عوامل منها: التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسّع النقدي، وتدني حجم الائتمان المحلي خلال تلك الفترة. (مداني، 2017، صفحة 14)

الشكل رقم (04): يوضّح تطوّر الإنفاق العام ومعدلات التضخم الجزائرية خلال الفترة (2001-2018)

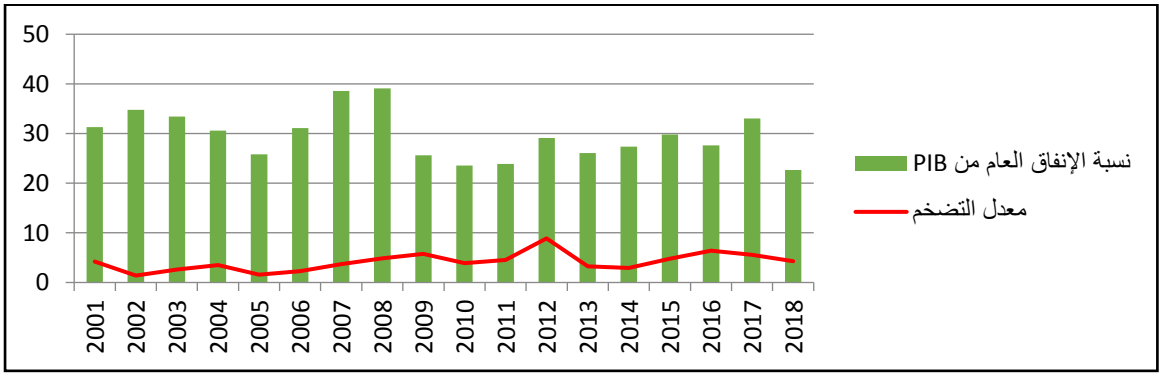

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات (2001-2019).

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، وجود علاقة وطيدة بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)، حيث تمثّل الفترة المدروسة مرحلة اطلاق سلسلة برامج تنموية واسعة شملت مختلف الميادين الاقتصادية، تم التوسع في الإنفاق العام فيها بشقيه الجاري والاستثماري، ما سبب في ارتفاع معدلات التضخم من 0.3 % سنة 2000، إلى 5.59% سنة 2017، فخلال الفترة 2001-2004 تم اطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ما نتج عنه ارتفاع في معدل التضخم من 1.4% إلى 3.5% سنة 2004، لينخفض سنة 2005 إلى 1.6% بانتهاء البرنامج، إلا أن مع انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، يرتفع معدل التضخم من جديد ليصل سنة 2005 إلى 5.74%، ويتراجع مرة أخرى سنة 2010 إلى 3.91% بانتهاء البرنامج، مرتفعا من جديد وبشكل قياسي سنة 2012، بسبب رفع الأجور والمنح من جهة، وتنفيذ برنامج توطيد في النمو خلال الفترة (2010-2014) من جهة أخرى، وهو ما يشير للأثر الإيجابي للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في رفع معدلات التضخم، دون أن ننسى طبيعة الاقتصاد الجزائري، كاقتصاد نامي يتّسم بضعف قطاعاته الاقتصادية وبالأخص الصناعية التكنولوجية والفلاحية، مع عدم مرونة جهازه الإنتاجي و تدني كفاءة مؤسّساته الخاصة والعامة، وبالتالي فإنه عند زيادة الإنفاق العام الاستثماري على سبيل المثال، أي زيادة الطلب الاستثماري (التجهيزات) سيتم تغطيته وسدّه من خلال الواردات الأجنبية كون الاقتصاد الجزائري ليس باقتصاد إنتاجي، والتي أسعارها تتحدّد خارجيا وفق السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع أسعارها يؤثر على الأسعار المحلية، ومنه حدوث تضخم.

وقد استمرت معدلات التضخم بالارتفاع، مع تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019، ويرجع بعض المحلّلين الاقتصاديين، أن أهم العوامل التي تولّد ضغوط تضخمية في الجزائر، تعود إلى التوسّع في الإنفاق الكلي الاستهلاكي والعام، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات في مشاريع غير إنتاجية، الزيادة في التكاليف الإنتاجية (بسبب انخفاض الإنتاجية وارتفاع كتلة الأجور). (Mourad، 1993، صفحة 5) إلا أنه يجب التذكير أن الإنفاق العام بشقيه ليسا هما فقط العاملان الوحيدان المسبّبان للتضخم، وإنما هناك عدّة عوامل أخرى محفّزة لزيادة ظاهرة التضخم، المعروض النقدي بما فيه القروض العامة والاصدارات النقدية الجديدة، والتي ارتفعت من 49 مليار دولار سنة 2006 إلى 119 مليار دولار سنة 2013 بنسبة نمو تقدر بـ 142.8%، وكذا الواردات التي ارتفعت هي الأخرى من 20 مليار دولار إلى أكثر من 51 مليار دولار في نفس الفترة، (Lekkam، 2018، صفحة 103) ضعف الرقابة والتنظيم ..إلخ. وهو ما يجب أخذ هاته العوامل بعين الاعتبار لمنع عرقلة مختلف الجهود الرامية لتحفيز النمو الاقتصادي ومنع تشويه المعطيات الاقتصادية التي يسببها التضخم. كما يجب مرافقة السياسة النقدية للسياسة المالية (السياسة الانفاقية العامة) في معالجة هذا الاختلال، من خلال تبني سياسة نقدية صارمة مكمّلة.

2.4 تأثير السياسة الإنفاقية العامة على معدلات البطالة في الجزائر:

كانت البطالة ولا تزال تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية، بعد تفاقمها الشّديد خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم، نتيجة للأزمة الاقتصادية و المالية التي حلّت بالبلاد بداية من منتصف سنوات 1980، وكذا الأزمة السياسية و الأمنية التي مرّ بها المجتمع، (مسعي،، 2014، صفحة 221) وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تتوسّع في سياستها الإنفاقية العامة كتوجّه كينزي لتحفيز الطلب الكلي، ومنه إنعاش اقتصادها المحلي، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام تترتب عليها زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم تنشيط الجهاز الانتاجي الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو اقتصادي قوي مستدام، ومنه الزيادة المستمرة في عرض مناصب الشغل، وبالتالي الاقتراب من حالة التشغيل الكامل.

لكن في ظل الاختلالات الهيكلية التي تميّز الاقتصاد الجزائري، وتبعيته المتزايدة للخارج، يطرح التساؤل حول مدى قدرة الجهاز الانتاجي الوطني للاستجابة للزيادة الهامة في الطلب الداخلي، وفعالية السياسة الانفاقية العامة في دعم سوق العمل وقدرته على خلق مناصب عمل جديدة.

الشكل رقم (05): يوضّح تطوّر الإنفاق العام ومعدلات البطالة الجزائرية خلال الفترة (2001-2018)

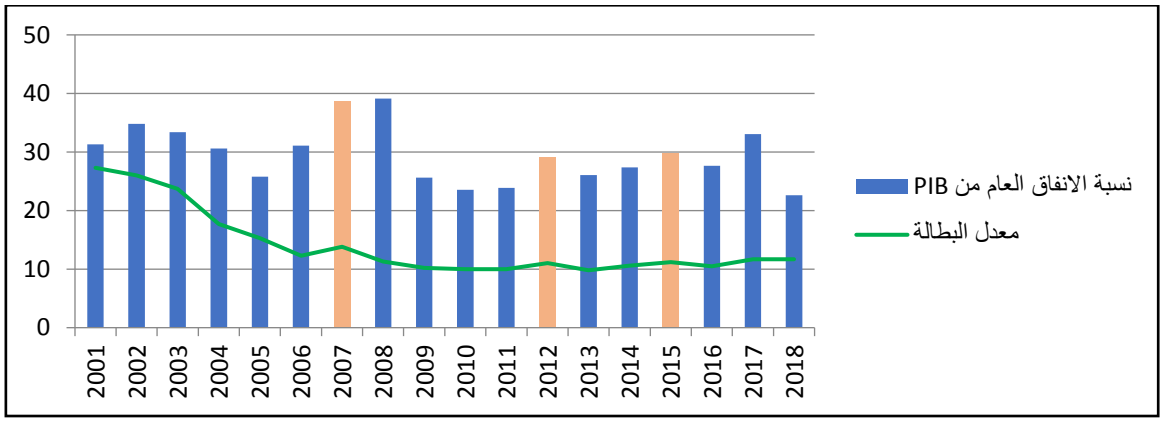

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء وقوانين المالية للسنوات (2001-2019).

يلاحظ من خلال هذا الشكل، الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تشّكلت علاقة عكسية ما بين المتغيرين، فكلما ارتفع الإنفاق العام في سنة معينة، ينخفض بعده معدل البطالة في السنوات التي تليها، فخلال الفترة (2001-2004) والتي شهدت تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، والتي ارتفع فيها الإنفاق العام من 31.3% من PIB سنة 2001 إلى 34.8% سنة 2002، انخفض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، ونفس الأمر بالنسبة لفترات تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو أين انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10%سنة 2009، بارتفاع الإنفاق العام ووصوله سنة 2008 إلى 39.1% من PIB، إلا أنه خلال الفترة 2010-2014 وهي فترة تطبيق برنامج توطيد النمو، فرغم ارتفاع الإنفاق العام من 23.5% سنة 2010 إلى حوالي 27.5% سنة 2013، لم تنخفض معدلات البطالة كثيرا، حيث انتقلت من 10% إلى 9.8% سنة 2013، لترتفع بعدها معدلات البطالة بشكل ملحوظ رغم الانطلاق في البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019، إذ وصلت سنة 2018 إلى 11.7%، هذا وقد شهدت سنوات معينة ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة رغم ارتفاع المبالغ المالية المنفقة، وهي ذاتها سنوات تأثرت الجزائر فيها بأزمات اقتصادية

ومالية عالمية: الأزمة المالية العالمية 2007، حيث تمّ تسجيل رقم مرتفع لمعدل البطالة 13.8%، أزمة الدين السيادي 2010، والتي تأثرت الجزائر بها أيضا بارتفاع معدل البطالة إلى 11% سنة 2012، نتيجة تأثر شركات البناء والأشغال الخاصة، وكذا أزمة انهيار أسعار المحروقات عالميا2014، والتي تأثرت كذلك الجزائر بها بارتفاع معدلات البطالة إلى 11.2% سنة 2015، أنظر الشكل رقم (05).

ولعلّ من أهم أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر، إلى جانب الأسباب المذكورة سالفا، والتي تستوجب وجود استراتيجية واضحة للتشغيل، نجد: (جباري، 2015، الصفحات 141-142) عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل، انعدام المرونة في المحيط الاداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات، ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب، العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور، ضعف التنسيق ما بين القطاعات، ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والذي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل خاصة في المناطق الجنوبية للوطن، ترجيح النشاط التجاري الذي لا يولّد مناصب عمل كثيرة بعكس الاستثمار المنتج المولّد، صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع... إلخ.

ولعلنا نجد من القطاعات التي شهدت نموا مستمرا خلال فترة الدراسة، وساهمت في خلق مناصب عمل إلى جانب قطاع الخدمات، نجد قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث ساهمت المشاريع الكبرى للبنية التحتية خلال الفترة (2001-2017) والتي خصّصت لها مبالغ مالية معتبرة، في تشغيل أعداد معتبرة من العاطلين عن العمل، سواء من خلال الآثار المباشرة لهذه المشاريع على التشغيل، أو من خلال مساهمة هاته المشاريع في تحفيز المؤسسات وتوسيع الأسواق وتوفير خدمات البنية الأساسية لنمو وتوسع الأنشطة الاقتصادية. حيث ارتفع عدد العمال في القطاع من 650 ألف عامل سنة 2001 (ONS، 2004، صفحة 13) إلى 1847 ألف عامل سنة 2017، ما بين مناصب شغل جديدة مؤقتة ودائمة.(أنظر الشكل رقم 06).

الشكل رقم (06): يوضّح نمو التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر خلال الفترة (2001-2017)

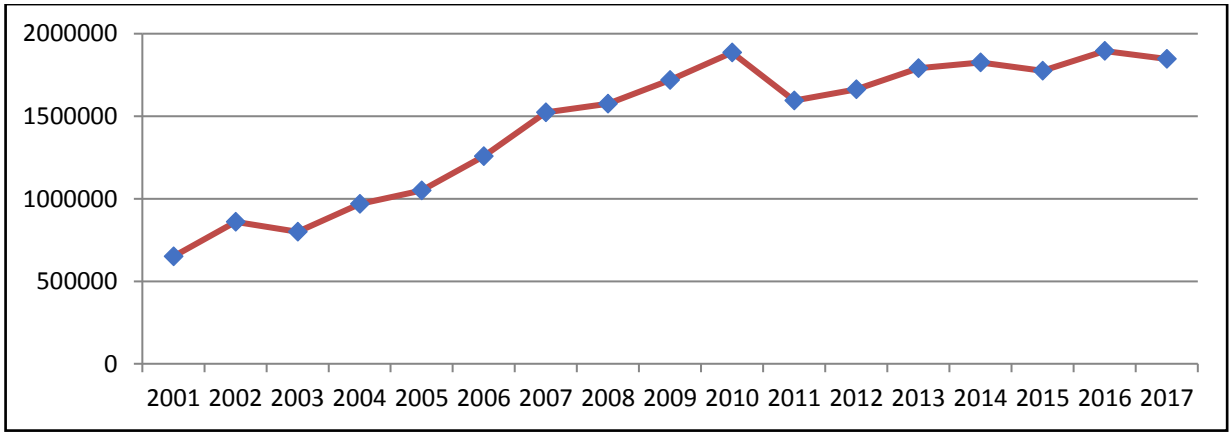

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات مجمّعة من الديوان الوطني للإحصاء للسنوات (2001-2017).

3.4 تأثير السياسة الانفاقية العامة على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والاحصائيات، وكذا كيفية حساب المؤشرات والأساس المعتمد عليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا تعني المعدلات المنخفضة للنمو الاقتصادي بأنه تخلف اقتصادي، قد تكون دول متقدمة اقتربت من التشغيل الكامل فينخفض معدل نموها، كما لا تعني المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي بأنه تقدم اقتصادي، قد تكون دول نامية في المراحل الأولى لتطورها فيرتفع معدل نموها عاليا.

وللتفصيل أكثر، ومحاولة معرفة وتحليل علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر، والاجابة عن التساؤلات التالية: هل سمح الانفراج المالي الذي عاشته الجزائر منذ سنة 2001 حتى سنة 2014، نتيجة الارتفاع في سعر النفط وإنفاق مبالغ مالية في مختلف القطاعات من تحسين معدلات النمو الاقتصادي بالبلد؟، وإن كان الجواب هو لا، هل يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية العدول عن الخيار الكينزي والتوجه نحو خيار آخر لمعالجة الاختلالات؟، نورد الشكل أدناه.

الشكل رقم (07): يوضّح تطوّر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2001–2018)

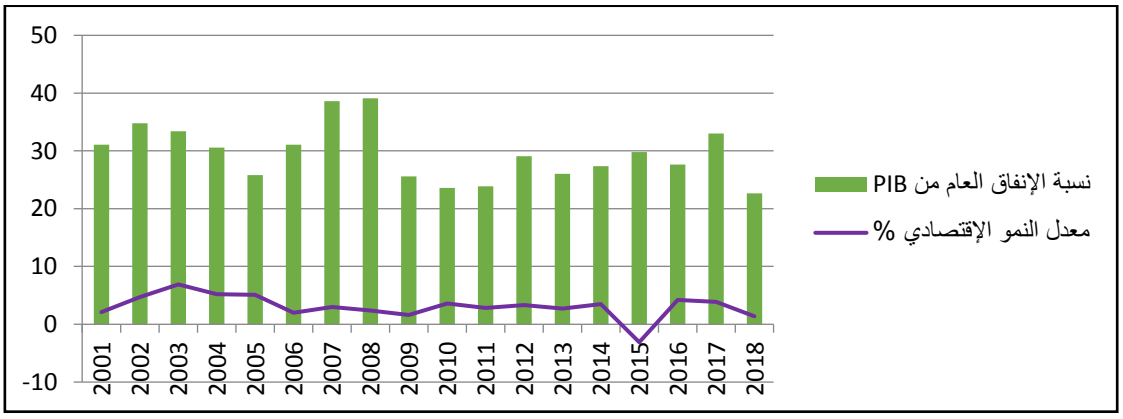

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر وقوانين المالية للسنوات (2001–2019).

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن متوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2001 – 2005، كان في حدود 4.8 %، وقد انتقل من 2.2 % سنة 2000 إلى 6.9 % سنة 2003، وهي فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، والتي تميزت أيضا بارتفاع نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام PIB إلى 33.4 % بعدما كانت تقدر سنة 2000 بـ 28.9 %، نتيجة المجهود الاستثماري المبذول في تحسين البنية التحتية وإنجاز السكنات ومد شبكات الكهرباء والغاز. ثم تناقص هذا المعدل إلى حوالي 2.25 % خلال الفترة 2006 – 2009، رغم تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005– 2009)، وزيادة الإنفاق الاستثماري والذي وصل إلى 39.1 % سنة 2008، قبل أن يعاود الارتفاع إلى حوالي 3.18 % خلال الفترة (2010 – 2014)، وهذا راجع للانطلاق في مشروع توطيد

النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة، كما شهد الإنفاق العام كذلك ارتفاع في نسبته من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 29.1 % سنة 2012، بعدما كان في بداية المشروع 23.57 % سنة 2010. إلا أنه خلال الفترة (2015-2017)، عرف النمو الاقتصادي انخفاضا شديدا، ووصل إلى حدود -3.1 % سنة 2015، رغم الانطلاق في البرنامج الخماسي للتنمية (2015- 2019)، وهذا راجع لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في جوان 2014، وهو ما أثر على الاقتصاد الوطني بشكل بالغ لاعتماده على المورد الريعي، وهو ما يفسّر أيضا عدم فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في هاته الفترة. حيث أن لقطاع المحروقات ثقل في تكوين القيمة المضافة وكذلك في تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة 39.4 %سنة 2000 (d'Algérie، 2001، صفحة 2)، و 34.2 % سنة 2012. (Banque, 2013, p. 173) وبالتالي فإن النمو الاقتصادي المحقق يعتمد على سعر برميل النفط أكثر من أي شيء آخر، وفعالية السياسة الانفاقية في معالجة هذا الاختلال غير فعالة وضعيفة للاعتماد الكلي على النفط، و سعر البرميل تتحكم فيه الأسواق الدولية، وهو ما يبقي الاختلال الحاصل رهينة الأسواق الدولية، الأمر الذي يحتّم على الجزائر البحث عن موارد بديلة مستدامة.

ومن خلال كل ما سبق، يمكن القول أنه من الصعب جدا معالجة الاختلال والموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي والتشغيل الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام، ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الإنفاق العام، وهو ما يقع على عاتق صناع القرار في تحقيق التوازن بين هاته الأهداف، وتوفير الآليات والوسائل لتحقيقه. حيث تعتبر فعالية سياسة الإنفاق العام نسبية في كثير من الأحيان ذلك أن هذه الفعالية ترتبط بتوفر العديد من العوامل منها مرونة الجهاز الإنتاجي والمقدرة المالية للدولة إضافة إلى طريقة تمويل الإنفاق العام، هذا إلى جانب الأخذ بالاعتبار عند استعمال هذه السياسة وجود التعارض بين المتغيرات الاقتصادية في حد ذاتها: معدل النمو، البطالة، التضخم، والتي تتأثر ببعضها، مما قد يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المسطرة من استعمال سياسة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

ولعلّ ما جعل السياسة المالية الكينزية لا تنطبق بشكل تام مع واقع الاقتصاد الجزائري، وما عرقل فعاليتها في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، هو عدم توفر الاقتصاد الجزائري على آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الانتاجي وعدم هيكليته، ووجود تسريبات كبيرة في الدخل، ويفّسر ذلك أن استثمارات القطاع العام كانت أغلبها في قطاع البنية التحتية، الذي يدّر عائدات في الأمد البعيد لا القريب، إضافة إلى ضعف كفاءة المؤسسات العمومية، ناهيك عن التسرب الكبير للإنفاق العام في شكل واردات.

5. خاتمة:

توصلنا في هاته الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج، نذكرها بإيجاز كما يلي:

– يعد تذبذب النمو الاقتصادي وضعفه، التضخم والبطالة من أبرز الاختلالات الاقتصادية التي اهتم بها الخبراء والاقتصاديين وصناع القرار على أعلى مستوى، لما لهم من الأثر البالغ على تطور وتقدّم المجتمعات، وبالتالي تحاول الحكومات إتباع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط حتى تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مع تجنب التضخم والبطالة؛

– ساهمت سياسة الإنفاق العام بطريقة إيجابية على البطالة في الأجل القصير، حيث كان لزيادة النفقات العامة دور في امتصاص الأيدي العاملة العاطلة، الأمر الذي خفّف من حدة هذا الاختلال، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي وفّر مناصب شغل دائمة كالصيانة والتشغيل ومؤقتة كالتصميم والبناء، حيث ارتفع عدد العمال في القطاع من 650 ألف عامل سنة 2001 إلى 1847 ألف عامل سنة 2017.

– إن تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم كان سلبي وقوي، حيث ساهم في زياده عمق هذا الاختلال، حيث ارتفعت معدلات التضخم من 0.3 % سنة 2000، إلى 5.59% سنة 2017، نتيجة ضعف الجهاز الانتاجي المحلي وعدم قدرته على استيعاب الطلب المتزايد، فأي زيادة للإنفاق العام وخصوصا الاستثماري، سيتم تغطيته وسدّه من خلال الواردات الأجنبية، والتي أسعارها تتحدّد خارجيا وفق السوق العالمي، وبالتالي ارتفاع أسعارها يؤثر على الأسعار المحلية، ومنه حدوث موجات تضخمية؛

– يعد تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي إيجابي رغم ضعفه ومحدوديته، فقد انتقل من 2.2 % سنة 2000 إلى 6.9 % سنة 2003، عند الانطلاق في مشاريع تنموية وزيادة حجم الانفاق العام، وهو مقبول وضروري في المديين المتوسط والطويل، وذلك حين تبدأ الوحدات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية من الاستفادة من البرامج التنموية؛

– إن استقرار السياسة الانفاقية العامة بالجزائر، مرتبط بشكل كبير بتقلبات قطاع المحروقات غير المتوقعة على المدى القصير، حيث عرف النمو الاقتصادي انخفاضا شديدا، ووصل إلى حدود –3.1 % سنة 2015، رغم الانطلاق في البرنامج الخماسي للتنمية (2015– 2019)، وهذا راجع لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في جوان 2014. ولهذا يتعيّن على صناع القرار بالجزائر تقييم مخاطر استنزاف الموارد لسلامة الاستدامة المالية على المدى الطويل، وكذا أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا لهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالمسار التنموي بالبلد.

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل والمحافظة على الأسعار في الجزائر، توصي الدراسة في هذا الإطار جملة من الاقتراحات في سبيل تفعيل دور سياسة الإنفاق العام في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية، كما يلي:

– يجب إعادة النظر في توجيه الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجّع نمو الانتاجية، وتمكّن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الانتاجية الموجودة، ويتعلق الأمر بتوجيه السياسة الميزانية

إلى جانب تحفيز وتنشيط العرض الكلي (رفع القدرات الانتاجية الوطنية)، كتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها للتوسّع والنمو، تشجيع البحث العلمي بما يمكن من تطوير العملية الانتاجية، تطوير وعصرنة التمويل سواء بالنسبة للنظام المصرفي أو البورصة ...إلخ؛

- الإسراع في تبني الحكم الراشد والعمل على إرساء مبادئه، عن طريق تحديث الإدارة الجبائية والميزانية، والرقابة المستمرة والفعالة على النفقات العامة باعتماد الشفافية والمساءلة، وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية؛

- السعي المستمر على تحسين بيئة الأعمال لتوفير بيئة استثمارية ملائمة مثلى من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي وتوجيهه إلى القطاعات الراكدة المحفّزة للنمو الاقتصادي بالبلد، فمستقبل الاقتصاد الوطني مرتبط بمدى قدرته على خلق صناعات بديلة عن المحروقات الناضبة؛

- وضع استراتجية قطاعية واضحة الأهداف، وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع، تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار للجهاز الإنتاجي الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة له، ليكون بذلك أكثر فعالية وتنافسية.

6. المراجع:

1- الحميد, ع. ا .(2005). اقتصاديات المالية العامة .مصر: الدار الجامعية.

2- المخطط التنموي 2015-2019. Consulté le 09 29, 2021, sur (2014, 09 18). بوابة الوزارة الأولى: http://www.aps.dz/ar/algerie/7236

3- بوحصان, أ. ع .(2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة عي النمو الاقتصادي في الجزائر .تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 .(pp. 7-10)سطيف: جامعة فرحات عباس.

4- جباري, ع. ا .(2015). آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر (2001-2012) .(سطيف: جامعة فرحات عباس.

5- دردوري, ل .(2014). سياسة الميزانية في علاج الميزانية العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس .بسكرة: جامعة محمد خيضر.

6- قدّاوي, ع. ا .(2017). النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر أنموذجا دراسة تحليلية قياسية .تلمسان: النشر الجامعي الجديد.

7- مجيد, ح. ش .(s.d.). الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، .العراق: جامعة واسط.

مداني, ح .(2017). أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 .مجاميع المعرفة.(04)04 ,

8- مسعي،, أ. ل .(2014) .أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2001-2010): دراسة تحليلية .الباحث.(14)

9- مطر, ح. ن .(2012) .السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009 .غزي للعلوم الاقتصادية والإدارية.190 ,(25)

10-Banque. (2013). Rapport annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques, répartition sectorielle du PIB aux prix courants. Algérie: Banque d'Algérie.

11-d'Algérie, B. (2001). Rapport annuelle évolution économique et monétaire en Algérie, Annexe tableaux statistiques, répartition sectorielle du PIB aux prix courants. Algérie: Banque d'Algérie.

12-Lekkam, M. (2018). Essai d'analyse de l'impact de la croissance des dépenses publiques sur les équilibres macroéconomiques: Cas de l'Algérie, Mémoire de Magister en Sciences Économiques. Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.

13-Mourad, B. (1993). inflation, dévaluation marginalisation. Alger: dar Elcharifa.

ONS. (2004). l'Algérie en quelques chiffres résultats 2002. Alger.

others, B. A. (2017). The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation. American Journal of Economics, 7(3).